فهو الجدير بان يعتبر فيه التشبيه كما حققه الشمني فتدبر وكتب ايضا قوله لان المصدر الدال الخ قال في الاطول وبحث بقول الاولين يقال ما سوى المعنى المصدري مشترك بين المعنى الحقيقي والمجازي في المشتقات فلا استعارة عند التحقيق الا من معنى مصدري لمعنى مصدري فالاعتبار بالاعتبارات تعتبر هذه الاستعارة في المصدر لجريانها لا دخل له في الاستعارة او يقال اعتبار الاستعارة في المصادر ليكون تحصيل مجازات المشتقات بالاشتقاق لتحصل حقايقها ويكون التناسب بين المجازات والحقايق مرعيا اه هو المقصود الاهم بخصوصه بخلاف الذات فانها مبهمة ولان الشئ اذا اشتمل على قيد فالغرض ذلك القيد والا بان كان المقصود الذات لذكرت الالفاظ الدالة اي مثل ما كان فيه الرقاد اه سم قال التشبيه في الاولين لا قال الفاضل المحشي فان قلت هل تجري في نسب الافعال الاستعارة تبعا على قياس الحرف قلت لا لان مطلق النسبة لم يشتهر بمعنى يصلح ان يجعل وجه الشبه في الاستعارة بخلاف متعلقات الحروف فانها انواع مخصوصة لها احوال مشهورة وفيه بحث لان المعنى الذي يرجع اليه معاني نسب الافعال ليس مطلق النسبة بل النسبة على جهة القيام ولها اوصاف وخواص يصح بها الاستعارة فاذا اسند الضرب الى المحرض دلالة على قوة نسبته اليه باعتبار التحريض بنسبته الى من ينسب اليه على جهة القيام وقلت ضرب فلان لم يبعد عن الصواب وبالجملة تمكن الاستعارة في الافعال باعتبار نسبتها بان يشبه بما يرجع نسبتها اليه بنوع استلزام كمطلق الاتصاف والقيام مثلا ما يرجع اليه في نسب الضرب كذلك كمطلق الالية مثلا فيقال قتلني السوط او السيف فالتبعية في الافعال لا تختص باعتبار المصادر على ما هو المشهور فيما بينهم فتدبر فانه دقيق اه فدري وقال في الاطول فان قلت هل تجري الاستعارة في الافعال باعتبار التشبيه في متعلق النسب المعتبرة فيها والاستعارة فيها فتجري في الافعال قلت لا لكن لا لما قاله السيد ونقل ما مر عن السيد وناقشه بما مر في الفدري قال بل لان النسبة جزء معنى الفعل فلا يستعار منها بخلاف المصدر فانه لا يستعار من معناه الفعل بل يستعار من معناه نفس المصدر ويشتق منه الفعل ولا يمكن مثله في النسبة اه وكتب

ايضا

ايضا قوله فالتشبيه في الاولين الخ قال في الاطول القوم زعموا ان استعارة المشتق باعتبار استعارة المصدر لمعنى مصدري والاشتقاق من المستعار فيلزم الاستعارة في المشتق بحكم سراية استعارة المأخذ من غير تشبيه لمعنى المشتق بشئ ومن غير استعارة المشتق واستعارة الحرف لما يستعار له باعتبار استعارة لفظ جعل الواضع معناه آلة لوضع الحرف لمعانيه الغير المتناهية كالعلية فانه وضع اللام لكل علية مخصوصة ملحوظة بين علة ومعلول بملاحظتها بمفهوم العلية فيستعار لفظ العلية لمفهوم ترتب شئ على شئ لتشبيه الترتب بالعلية فتسري تلك الاستعارة في استعارة اللام من العلية المخصوصة الملحوظة بين علة ومعلول لترتب مخصوص كذلك وهذا هو المراد بمتعلق معنى الحرف حيث قالوا الاعتبار الاستعارة اولا في متعلق معنى الحرف وهذا مشكل جدا اذ لا عيف على مستعير مشتق او حرف انه لا يتكلم اولا بالمصدر او متعلق معنى الحرف ولا يستعير شيئا منهما وهذا هو الذي دليف بالسكاكي ان يجعله وجها لرد التبعية الى المكنية اه ولجيب عن هذا الاشكال بانه ليس مرادهم جريان الاستعارة في المصدر والمتعلق بالفعل بل المراد جريانها فيهما اعتبارا وتقديرا ويدل عليه قول المص فيقدر في نظمت الحال الخ فتدبر وقال في موضع آخر وبالجملة يجب ان يجعل معاني الحروف والافعال محكوما عليها بالمشاركة بملاحظتها الالفاظها الفعلية والحرفية والاستعارة بهذا الاعتبار اهون من الحكم بالاستعارة في المصادر ومتعلقات الحروف اذ لا يساعدها الواقع اه وقد عرفت الجواب فالتشبيه في الاولين لمعنى المصدر فيه ان التشبيه في الاولين بمعنى المصدر لانه لان الفعل مستعار فيجب ان يعتبر في استعارته التشبيه بمعنى المصدر وكذا الحال في قوله وفي الثالث لمتعلق معناه ودفعه ظاهر مما حققناه لك من ان المستعار له في الاستعارة التبعية كالمستعار منه ومما يعد في الافعال من الاستعارة التعبير عن الماضي بالمضارع وبالعكس بان يشبه غير الحاصل بالحاصل في تحقق الوقوع ويشبه الماضي بالحاضر في كونه نصب العين وجب المشاهدة ثم يستعار لفظ احدهما للآخر قال السيد السند ففي هذا الاستعارة في الفعل على قسمين احدهما ان يشبه المزيد الشديد مثلا بالقتل ويستعار له اسمه ثم يشتق منه فعل